الجمهورية التونسية
الوزارة الأولى

تونس في 20 فيفري 2007

منشور عـــــدد: 7

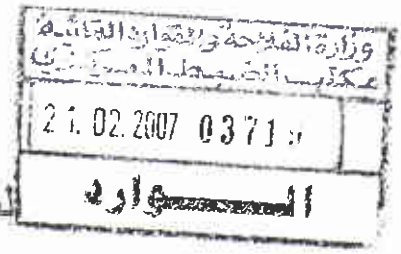

من الوزير الأوّل
إلـــى
السيدات والسادة الوزراء وكتّاب الدولة والولاة

الموضوع : إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2008.

يندرج مشروع ميزانية الدولة لسنة 2008 في إطار مواصلة تجسيم الأهداف الواردة بالبرنامج **الرئاسي لتونس الغد** لسنوات 2009/2004 من جهة، **وفي ضوء توجهات المخطط الحادي عشر للتنمية** 2007-2011 من جهة أخرى.

ولذلك، يتعين إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2008 حسب التمشي الموالي:

I - التوجهات العامة لمشروع ميزانية 2008 :

تتمحور هذه التوجهات حول العناصر التالية :

- **موافاة وزارة المالية بمذكرة خاصة تتضمّن جردا مفصلا لكل الإجراءات والمشاريع التي تم إقرارها خلال المجالس الوزارية التي انتظمت لتجسيم المحاور الواردة ضمن البرنامج الرئاسي، وذلك بالنسبة لكل وزارة، مع إبراز المقترحات المتعلقة بتنفيذها في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2008.**

- **إرفاق المقترحات وجوبا بمذكرة تحليلية** تبرز الأهداف الكمية والنوعية المنتظر تحقيقها خلال سنة 2008 انطلاقا من الوضع الحالي والتطور المرتقب لكل قطاع، وذلك على أساس مؤشرات موضوعية.

وبالنسبة للوزارات التي تم اختيارها في إطار البرنامج النموذجي لنظام التصرف حسب الأهداف وهي وزارة الفلاحة والموارد المائية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا (جزء التعليم العالي) ووزارة الصحة العمومية ووزارة التربية والتكوين (جزء التكوين) **فإنّه يتعين أن تُرفق مقترحاتها، بالتوازي مع التقديم العادي، بتوزيع حسب البرامج والعمليات لمجموع الاعتمادات بعنوان سنة 2008.**

– إعداد الملفات بالتنسيق **بين المصالح الفنية والمصالح الإدارية والمالية** قصد الملاءمة بين الأهداف والبرامج من جهة والاعتمادات المقترحة من جهة أخرى في مستوى كل من نفقات التصرف ونفقات التنمية **وذلك في نطاق التدرج لإرساء نظام التصرف في المالية العمومية لتحقيق أهداف محددة.**

– **ترتيب البرامج والمشاريع الأخرى المقررة ضمن المخطط الحادي عشر** ، حسب الأولويات.

– **العمل على إعطاء الأهمية القصوى لأشغال الصيانة والعناية بالمباني والتجهيزات العمومية قصد تلافي النقائص التي برزت في هذا المجال وتحقيق الاستغلال الأمثل والأجدى للاستثمارات المنجزة.**

– **التنصيص بكل دقة**، عند برمجة المشاريع الجديدة، **على كلفة الاستثمار وعلى الحاجيات المباشرة وغير المباشرة** في مستوى **الموارد البشرية وتكاليف الاستغلال والصيانة**، مع اعتماد المرحلية في الغرض .

– **الشروع الفوري** في إعداد التقديرات الخاصة بسنة 2008 انطلاقا من تاريخ هذا المنشور **بهدف احترام الرزنامة المدرجة به.**

II- <u>التوجهات المتعلقة بنفقات التصرف</u> :

يتعين في هذا الإطار :

– ضبط حاجيات 2008 بكل دقة بالاعتماد على تنفيذ ميزانية السنة المنقضية وعلى تقديرات ميزانية سنة 2007 وذلك سواء بالنسبة **إلى الوزارات أو المؤسسات العمومية مع أخذ الموارد الذاتية المسجلة والمنتظرة لهذه المؤسسات في الاعتبار.**

- الحرص على تطبيق التوجهات والإجراءات الواردة بالمناشير السابقة حول إعداد ميزانية الدولة وخاصة منها المتعلقة **بحسن استغلال الموارد البشرية المتوفرة من خلال إحكام توزيع الأعوان مع إمكانية إعادة توظيفهم.**

- توزيع الانتدابات الجديدة حسب الهياكل المعنية مع التفريق بين ما هو مقترح :

* لتدعيم الهياكل الموجودة مع إبراز الموارد البشرية المتوفرة **وتبرير هذا الدعم** ببيانات ومعطيات مفصلة حول الحاجيات أو **الأنشطة الإضافية** المرتبطة **بأهداف محددة.**

* لتسيير **الهياكل الجديدة** باعتماد مقاييس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار مراحل دخول هذه الهياكل حيز الاستغلال وتطور نشاطها.

- **إسناد الأولوية عند تشخيص الانتدابات الضرورية لحاملي الشهادات العليا قصد تحسين التأطير في الإدارة والمؤسسات العمومية.**

- ضبط نفقات الأجور لسنة 2008 على أساس الأجور التي تم صرفها خلال شهر فيفري 2007 مع تعديلها باعتبار التطور المنتظر لعدد الأعوان وهيكلتهم.

- دعوة المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية إلى تقديم جدول يبيّن **عدد الأعوان العاملين بها وتوزيعهم حسب أصنافهم ورتبهم واختصاصاتهم وحسب الجهة التي يعملون بها.**

- إبراز الإجراءات المتخذة لمزيد **ترشيد نفقات تسيير** المصالح العمومية والتحكّم فيها في إطار الخطة الرامية إلى **تشخيص إمكانيات الاقتصاد في النفقات**، مع الالتزام بالتعليمات والتدابير الواردة في هذا المجال وخاصة منها المتعلقة **بترشيد استهلاك الطاقة والماء ونفقات الاتصالات.**

III- <u>التوجهات المتعلقة بنفقات التنمية</u> :

يتم إعداد الاقتراحات المتعلقة بنفقات التنمية لسنة 2008 في إطار المشاريع والبرامج التي وقع إقرارها ضمن **البرنامج الرئاسي لتونس الغد** وكذلك **المشاريع والبرامج المدرجة بالمخطط الحادي عشر حسب أولويات يُراعى فيها مستوى نضجها**، وكذلك بالاعتماد على التوجهات التالية :

- إسناد المشاريع والبرامج التي هي **بصدد الإنجاز الأولوية** في رصد الاعتمادات والحرص على ضبط حجمها بكل دقة وذلك على أساس الإنجازات المسجلة إلى غاية سنة 2006 ونسق تقدمها سنة 2007 مع التأكيد على احترام آجال تنفيذها.

- إحكام اختيار المشاريع والبرامج الجديدة المقررة ضمن المخطط الحادي عشر على **أساس الأولويات سابقة الذكر**، مع الحرص على **توفر الدراسات التفصيلية** المتعلقة بها وكذلك العناصر الأساسية للشروع في تنفيذها الفعلي **وخاصة منها الأراضي والشبكات العمومية وهيكلة التمويل.**

- **أخذ مقترحات الولايات** بعين الاعتبار وفقا لما تضمنه منشور الوزير الأول عدد 97 المؤرخ في 28 ديسمبر 1993، بعد ترتيبها حسب الأولويات من قبل المجالس الجهوية.

- **تقديم التكلفة الجملية وهيكلة التمويل بالنسبة إلى المشاريع والبرامج المقترحة في مستوى قسم التمويل العمومي** وتحديد الحاجيات من اعتمادات التعهد والدفع السنوية على أساس رزنامة الإنجاز المضبوطة، **وذلك على غرار ما هو معمول** به بالنسبة إلى المشاريع والبرامج المقترحة **ضمن قسم الاستثمارات المباشرة.**

- **توزيع اعتمادات التعهد والدفع** المقترحة لسنة 2008 **بين الولايات** بغض النظر عن صبغتها الوطنية أو الجهوية بالنسبة إلى مشاريع وبرامج قسمي الاستثمارات المباشرة والتمويل العمومي، قصد إبراز مجهود الدولة **للنهوض بمختلف الجهات.**

-ضبط الحاجيات من اعتمادات التعهد والدفع بكل دقة بالنسبة للمشاريع المتواصلة والجديدة المقترحة لسنة 2008 والممولة **سواء من الموارد العامة للميزانية أو من موارد القروض الخارجية الموظفة**، قصد تفادي إعادة ترسيم الاعتمادات ونقلها من سنة إلى أخرى.

- إبراز **الاعتمادات** المتأتية من الهبات بالنسبة إلى **الهبات المخصصة حصريا** لمشاريع أو برامج **معينة**.

- الحرص **على إحكام إعداد ملفات المشاريع والبرامج** سواء كانت متواصلة أو جديدة وذلك بإبراز كل المعطيات الأساسية الخاصة بها ونسق إنجاز مختلف عناصر المشروع أو البرنامج سواء فيما يتعلق بالمستوى المادي أو بالمستوى المالي.

الإدارية بالنسبة لسنة 2008 وتشخيص التدابير التي يتعين اتخاذها لتدارك بعض النقائص.

IV – صناديق الخزينة (الحسابات الخاصة في الخزينة وأموال المشاركة):

نظرا لأهمية تدخلات هذه الصناديق التي تعتبر **متمّمة** لنفقات التصرف والتنمية، فإنّ الهياكل العمومية المعنية مدعوّة لاتّباع نفس التّمشي الوارد بالنسبة إلى المقترحات الخاصة بنفقات التصرف ونفقات التنمية لميزانية الدولة لسنة 2008 وتقديم المبررات والتفاصيل بالنسبة إلى كلّ صندوق سواء فيما يخص الموارد أو النفقات.

V – الميزانية الأفقية للبحث العلمي:

في إطار مواصلة تجسيم القرار الرئاسي القاضي بتدعيم النفقات المخصصة لقطاع البحث العلمي للارتقاء بها إلى نسبة **1,25 %** من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2009، يتعين على الوزارات **إفراد الاعتمادات المقترحة في هذا المجال** وذلك في مستوى نفقات التصرف والتنمية ونفقات صناديق الخزينة، وكذلك في مستوى ميزانيات المؤسسات والمنشآت العمومية وتوجيه ملف في الغرض إلى كلّ من وزارة المالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا.

VI – رزنامة إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2008 :

عملا بأحكام القانون الأساسي للميزانية وخاصة الفصل 23 منه والذي نصّ على عرض مشروع قانون المالية على السلطة التشريعية في أجل أقصاه **اليوم الخامس والعشرين من شهر أكتوبر من السنة التي تسبق تنفيذ قانون المالية المعروض**، فإنّه يتعين **التقيد بالرزنامة التالية** عند إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2008 :

– **بداية من 15 مارس 2007** : عقد جلسات عمل في مستوى وزارة المالية مع ممثلي رؤساء الإدارات وبمشاركة الإدارة العامة للمصالح الإدارية والوظيفة العمومية ومراقب المصاريف المعني بالأمر ومراقب الدولة بالنسبة إلى الوزارات التي تشرف على مؤسسات عمومية غير إدارية والتي تتمتع بتدخل من الدولة، وذلك **لتقييم إنجازات سنة 2006** وضبط **النفقات الإلزامية** بالنسبة لسنة 2008 وتشخيص التدابير التي يتعين أخذها لتدارك بعض النقائص.

- **موفى أفريل 2007 : آخر أجل** لتوجيه مشاريع الميزانيات إلى وزارة المالية.

- من **14 ماي إلى موفى جوان 2007 : مناقشة** مشاريع الميزانيات بين ممثلي رؤساء الإدارات المعنية ومصالح الميزانية بوزارة المالية وبحضور الأطراف المذكورة آنفا.

- **موفى جوان 2007 : آخر أجل لتقديم الأحكام المقترح إدراجها** ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2008.

- **شهر جويلية 2007 :** حوصلة نتائج المناقشات من قبل مصالح وزارة المالية وضبط الموارد والتوازنات العامة لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2008.

فالمرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكامل الدقة والعناية، والحرص على تنفيذ ما تضمنه من تدابير تهمّ على حد السواء محتوى الاقتراحات الخاصة بمشاريع الميزانيات، **والتي يتعين أن تكون شاملة وكاملة**، ورزنامة الإعداد والمتعلقة بأجل توجيه هذه المشاريع إلى وزارة المالية.

والســـــــــلام

الوزير الأول

الإمضاء: محمد الغنوشي